Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حينما نتكلم عن الحديث الشريف، نرى أن الحديث هو ما حدّث به رسول الله صلى الله عليه وسلم - وبشكل أوضح وأشمل - هو ما صدر عن النبى من أقوالٍ حدّث بها، أو أفعالٍ قام بها، أو إقرارات تظهر فى موافقته على ما يحدث.

وقد أشار بعض علماء الحديث إلى هذا التعريف، والبعض الآخر يُدخل فى هذا التعريف (الذى يضم إلى الأقوال، والأفعال، والتقريرات)، صفات الرسول، وأقوال الصحابة والتابعين.

إلاّ أننى أرى أن الحديث هو ما جاء من قول أو فعل أو تقرير، يشير إلى أمر أو نهى أو إرشاد أو نصح، أو بيان لحكم، أو شرح لموقف يتعلق بالدين، أما ما يتعلق بصفات الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يُعدّ حديثًا، ولكنه يندرج تحت صفات الرسول الخِلقية والخُلقية، ويُلحق بسيرته صلى الله عليه وسلم، ولا دخل لذلك فى دراسة علوم الحديث باعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى فى بيان الأحكام وتفصيلها، كذلك أقوال الصحابة والتابعين؛ فهى ملحقة بالحديث على اعتبار أن فيها اتباعًا منهم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقرب عهدهم به، والتأسىّ بما جاء عنه، ولذا أطلق علماء الحديث على أقوال الصحابة (أحاديث موقوفة) وعلى أقوال التابعين (أحاديث مقطوعة)، بمعنى أنها موقوفة على الصحابى، ومقطوعة على التابعى وهى تفيد فى معرفة علم الحديث، وإدراك أبعاد هذا العلم وما يمكن أن يستفاد به فى المجال الدينى.

فالحديث هو ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعلق بالدين أو الأخلاق والسلوك، والأنظمة والتشريعات، والنصائح والإرشادات.

وما عدا ذلك فهو تابع للحديث، إلاّ أنه مأخوذ به أى يعمل بما جاء فيه مادام يشير إلى أمر من أمور الدين إشارة تتفق وروح التشريع.

ومن هنا يظهر معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... **عليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديّين الراشدين، تمسكوا بها، وعُضوا عليها بالنواجز...**»[1] .

---

[1] من حديث طويل : أخرجه أبو داود : السنن ٤ / ٢٨١.